مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادبا لكن قد اديت به سنة الاستنجاء
وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوز النجاسة يخرجها اما اذا جاوزت مخرجها ولم
يكن المجاوزة قدر الدرهم فسنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب
والدليل قررناه في الشرح وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على
قدر الدرهم فغسله اي الخبث والمخرج فرض اجماعا والادب في الغسل
المذكور ان يغسله اي مخرج النجاسة حتى ينقيه وينظفه لان المقصود هو
الانقاء وليس فيه اي في الغسل عدد مسنون من ثلث او سبع او غير ذلك
ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر وهم
من عين في الاصيل الثلث وفي المقعد الخمس والصحيح انه مفوض الى رأيه
فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في
حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مرئية وقيل بسبع وفي النوازل حتى
يعود من الكثرة الى الخشونة ويغسل ببطن اصبع او اصبعين او ثلاث
لا برؤسها تحرزا عن الاستطاع والمراد كالوصل في ذلك وكذا في الاستنجاء
بالاحجار وليس في عدد مسنون عندنا بل يمسح حتى ينقيه وعند الشافعي
رحمه الله لابد في اقامة السنة من ثلث مسحات وفي فتاوى قاضيخان

في كيفية

في كيفية الاستنجاء بالاحجار يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث
ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل
بالثالث لان في الصيف خفية مندلبتان فلو اقبل بالاول يتلطخان ولا
كذلك في الشتاء والمراءة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الازمنة كلها قال
في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الانقاء
وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يستمي استبراء ويبالغ
في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضيخان
وفيها وان استنجى في الشتاء بماء حار فمسح كان بمنزلة من استنجى
في الصيف اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد
ومن الآداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل ان يقوم
فيزول اثر ما المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة يجفف اي موضع
الاستنجاء بيده اليسرى مرة بعد اخرى تقليلا للماء المستعمل بحسب الامكان و
الآداب ان يستر عورته حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف
كان للضرورة وقد زال وكشف العورة في الخلوة بغير ضرورة حلاف
الادب لقوله عليه السلام الله احق ان يستحى منه ومن الآداب ان يتولى اي يباشر
امر الوضوء بنفسه ولا يأمر غيره بان يهيئ له وضوء او يصب عليه كما روي